البحث الاول

دراسة تحليلية لصادرات القطن المصرية فى ضوء التوزيع الاقتصادى الراهن والأمثل

د. شهناز عيد محمود موسى
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعه – جامعة الفيوم

الملخص والنتائج والتوصيات

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الدعامات الأساسية لأى بنيان إقتصادى كما أنها تعتبر المحرك الاساسى للتنمية، حيث تساهم حصيلة هذه الصادرات فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر محصول القطن المصرى من المحاصيل الاستراتيجية الهامة والذى تَمثل فى دوره المتميز كأفضل الأقطان العالمية من حيث الجودة لصناعة المنسوجات الفاخرة من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو جزءاً كبيراً من الإنتاج العالمى للأقطان فائقة الطول، لذا فانه يعتبر من أهم المحاصيل الزراعية التصديرية المصرية حيث يساهم بحوالى 4.4%، 33.3% من إجمالى قيمة الصادرات القومية والزراعية على الترتيب وذلك كمتوسط للفترة (1996–2005).

وتتمثل مشكلة الدراسة فى المنافسة الشديدة التى تواجهها صادرات القطن ونظراً لأهميتها، ونظراً لتعدد الدول المستوردة له، وتعدد أسعار التصدير لكل دولة يتم التصدير لها، ونظراً لتعدد المشاكل المرتبطة بتصدير القطن المصرى، ونظراً لاختلاف الدول المستوردة وطاقتها الاستيرادية لذا فان الأمر يتطلب الإجابة على التساؤلات الآتية: ما هو الوضع الحالى لمحصول القطن خلال السنوات العشر الأخيرة (1997–2006)؟، وهل الوضع التصديرى الحالى يحقق تعظيم العائد التصديرى من صادرات القطن أم يوجد توزيع أخر أفضل يمكن تحقيقه؟ وماهى الفروق بين الوضع الحالى والوضع الأمثل (إن وجد)؟ وإذا حدثت تغيرات فما أثر ذلك على تحقيق أقصى عائد تصديرى؟.

لذا يستهدف البحث دراسة تطور أوضاع القطن الحالية خلال العشر سنوات الأخيرة (1996–2005)، الوضع الامثل لصادرات القطن من خلال وضع عدة نماذج بديلة تحقق أقصى عائد تصديرى كمتوسط للفترة (2004–2006)، تحليل الحساسية لعدة بدائل مقترحة من خلال انخفاض الأسعار التصديرية وارتفاع الكمية المصدرة.

واعتمدت الطريقة البحثية لتحقيق اهداف الدراسة على أولاً: دراسة أوضاع القطن خلال العشر سنوات الاخيرة من خلال تقدير معادلات الاتجاه العام فى الصورة الخطية ونصف اللوغارتيمية، وثانيا:

تعظيم العائد التصديرى وتحليل الحساسية باستخدام أسلوب البرمجة الخطية لدراسة البدائل المختلفة وتحليل الحساسية لتعظيم العائد التصديرى، والتى تستخدم لحل مشكلة توزيع الموارد المحدودة على لاستخدامات البديلة للوصول للحل الامثل فى ظل ظروف اليقيين، فى حالة تغير المتغيرات الداخلة أو بعض أو كل القيود يحدث تغير للنتائج ويسمى ذلك بتحليل الحساسية Sensitivity Analysis وهى تشير
إلى مدى استمرارية الحل الامثل فى حالة تغير قيم معاملات دالة الهدف أو معاملات القيود وذلك يمكن من وضع خطط وسياسات بديلة تواكب الظروف المتغيرة

.وقداعتمدت الدراسه على البيانات التى تصدرها وزارة الزراعه واستصلاح الاراضى ، الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء وغيرهما من الجهات الرسميه فى الدوله، بالاضافة الى:

-World Cotton Trade, International Cotton Advisory Committee (ICAC).
-World Cotton Statistics, Bulletin of the International Cotton Advisory Committee (ICAC).

وكانت أهم النتائج ما يلى:

- وجد توازى بين السعر المزرعى وسعر التصدير عند الزيادة والنقص ويبلغ الفارق بينهم حوالى 4 الاف جنيه/ طن خلال نفس الفترة لصالح سعر التصدير.
- وجود مخزون من السنوات السابقة قد تم تصديره خلال فترة الدراسة.
- لا زال وضع محصول القطن بالنسبة للصادرات القومية والزراعية كما هو خلال هذه الفترة وذلك كما يتضح من مساهمة قيمة صادرات القطن بالنسبة لكل من الصادرات القومية والزراعية.
- يرجع تناقص مساحة القطن وبالتالى الإنتاج إلى تناقص الإنتاجية الفدانية أو إلى ثبات السعر المزرعى خلال نفس الفترة (والتى أدت إلى ثبات صافى العائد الفدانى للمحصول على الرغم من منافسة المحاصيل الصيفية الأخرى له).
- بلغ المتوسط السنوى لكمية الصادرات المصرية من القطن حوالى 125.4 ألف طن قدرت قيمتها بحوالى 272.9 مليون دولار، وتأتى كل من الهند، وباكستان، وايطاليا، وكوريا الجنوبية، والصين، وأمريكا، وتركيا، واليابان، وتايلاند كأهم الدول المستوردة للقطن المصرى حيث يبلغ إجمالى ما تستورد هذه الدول حوالى 83.9% من متوسط الصادرات المصرية السنوية بينما يوزع الباقى على 31 دولة.
- تبين أن 23 دولة يتجاوز سعرها متوسط سعر التصدير المصرى للقطن والبالغ نحو 2.101 دولار/ كجم تأتى فى مقدمتها كل من سويسرا، وجنوب أفريقيا، واليونان، وألمانيا.
- تبلغ حصة مصر فى أسواق الدول الرئيسية المستوردة للقطن المصرى حوالى 38.1%، 100%، 19.3% 6.3% 7.4% 10.1% 43.7% 5.3% 3.9% للهند، وباكستان، وايطاليا، وكوريا الجنوبية، والصين، وأمريكا، وتركيا، واليابان، وتايلاند على الترتيب

وقد اوصت الدراسة بما يلى:

- يقترح أن يصدر الفائض التصديرى من القطن فى البديل الأول إلى سويسرا، والى ايرلندا فى البديلين الثانى والثالث، وإلى سويسرا فى البديل الرابع.
- تبين أن البديل الثانى ثم البديل الثالث أفضل البدائل المقترحة حيث قدرت جملة قيمة صادرات القطن بحوالى 331.7، 301.8 مليون دولار على الترتيب وبفارق قدر بحوالى 58.8، 28.9 مليون دولار على الترتيب عن الوضع الحالى للتصدير.
- يقترح أن يصدر الفائض التصديرى من القطن فى البديل الخامس إلى سويسرا فقط، وإلى كل من المانيا، واليونان، وجنوب أفريقيا، وسويسرا فى البديل السادس، وإلى كل من هونج كونج، وايرلندا فى البديل السابع، وان يتجه فى البديل الثامن إلى كل من هونج كونج، واليونان، وكوريا الجنوبية، وجنوب أفريقيا، وإلى كل من اليونان، وايرلندا، وجنوب أفريقيا وذلك فى البديل التاسع، فى حين يتجه فى البديل العاشر إلى كل من هونج كونج، اليونان، وايرلندا، وجنوب أفريقيا.

وبناء عما سبق فقد تبين الاتى:

- أسعار التصدير للقطن الحالية أقل من أسعار الاستيراد.
- أن الدولة الأكثر إمكانية للتوسع فى صادرات القطن المصرية إليها هى سويسرا، وايرلندا، واليونان، وجنوب أفريقيا والمانيا، وهونج كونج